بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

دور السياسات الأئتمانية المطبقة فى الحد من التلوث الصناعى فى مصر

رسالة مقدمة من الطالبة

إيناس عبد الحميد خليفة عبد الرحمن

بكالوريوس تجارة ـــ كلية التجارة ـــ جامعة الأزهر ـــ ٢٠١١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢١

صفحة الموافقة على الرسالة

دور السياسات الأئتمانية المطبقة فى الحد من التلوث الصناعى فى مصر

رسالة مقدمة من الطالبة

إيناس عبد الحميد خليفة عبد الرحمن

بكالوريوس تجارة ــ كلية التجارة ــ جامعة الأزهر ــ ٢٠١١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/نادر البير فانوس

أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٣ – ا.د/سوزان حسن أبو العينين

أستاذ الاقتصاد

عميد المعهد العالي للدراسات النوعية

٢٠٢١

دور السياسات الأئتمانية المطبقة فى الحد من التلوث الصناعى فى مصر

رسالة مقدمة من الطالبة

إيناس عبد الحميد خليفة عبد الرحمن

بكالوريوس تجارة ــ كلية التجارة ــ جامعة الأزهر ــ ٢٠١١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١- ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- د./ماجدة محمد جبريل

مدرس بقسم إدارة الأعمال ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢١

موافقة مجلس المعهد / /٢٠٢١ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠٢١

٢٠٢١

الاهداء

إلى والدتي الغالية السيدة /**عزيزة حسن مصطفى**

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في

إنجاح هذا العمل المتواضع من أساتذتي المشرفين

وإلى من وقف بجانبي ودعمني

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وسيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى الصحابة الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إن أول الشكر لله الواحد جل وعلا على جميع النعم التي أنعمها علينا وعلى نعمة العلم خاصة وتيسيره لي كل السبل لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجوا من الله أن يكون فيه إفادة لغيرنا ويجعله في ميزان حسناتنا وأن نكون أحد الاثنين ممن قال فيهم الرسول الكريم: "من أجتهد فأصاب فله أجران ومن أجتهد ولم يصب فله أجر واحد"

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة المشرفين:

أ.د/ أحمد فؤاد مندور أستاذ الاقتصاد – قسم الاقتصاد الوكيل الأسبق لكلية التجارة – جامعة عين شمس.

د/ ماجدة محمد عبد الحميد جبريل مدرس أدارة الاعمال – كلية التجارة – جامعة عين شمس.

حيث لم يبخلوا علي بتوجيهاتهم ونصائحهم التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث، كما أود أن أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة الحكم والمناقشة:

أ.د/ سوزان حسن أبو العينين – عميد كلية الدراسات النوعية

أ.د/ نادر ألبير – أستاذ التمويل ورئيس قسم إدارة الأعمال– كلية التجارة– جامعة عين شمس، على ما قدموه من توجيهات وتصويبات، وكل الشكر والتقدير والاحترام لتفضل سيادتهم بالموافقة على الاشتراك فى لجنة الفحص والحكم.

الباحثة

مستخلص الدراسة

استهدفت الدراسة إبراز دور السياسات الائتمانية فى الحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع عن طريق الحد من التلوث الصناعى، كما استهدفت الدراسة تحفيز أو تشجيع الشركات الصناعية عن طريق المنح والتسهيل الائتمانى للصناعات المتوافقة بيئيا، كما استهدفت إبراز الميزة التنافسية للشركات الصناعية لتفاديها التكاليف الصناعية والأعباء البيئية الناشئة عن (الغرامات – المخالفات –التعويضات) الناتجة من تلوث تلوث البيئة لاستخدامها طرق الأنتاج الأنظف وحرصهم على حماية البيئة وأرتفاع نسبة العائد على أستثمارات الشركة نتيجة لتفاديها تلك التكاليف، كما أوضحت الباحثة قوة الدور التمويلى الميسر للبنوك حيث وجد أن له أرتباط إيجابى مع زيادة حجم المشروعات وتخفيف عبء التلوث بكافة أنواعه وبالتالى زيادة الناتج المحلى الذى له تأثير إيجابى على النمو الأقتصادى والناتج القومى. وتشير نتائج البحث أهمية تبنى البنك الأولويات التى حددتها الدولة فى خطط التنمية الأقتصادية ومنها التوافق العام مع أعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الأنحرافات الخلقية فى عدم إقراض أى مشروعات من شأنها تهديد المجتمع، وتقييم وأختيار القطاعات الصناعية الرئيسية ذات الأستفادة العالية من الأمكانيات البيئية لمنحها تسهيل أئتمانى وأن حجم التمويل المقدم من البنوك المحلية للمشروعات الصناعية المتوافقة بيئيا مازال منخفضا مقارنة بالمشروعات الأقتصادية.تعاظم الخسائر التى تتكبدها النظم المالية لأقتصاديات الدول جراء تعرضها للمخاطر البيئية.ويوصي البحث بضرورة دمج المعايير البيئية ضمن أستراتيجيات وسياسات الأقراض الخاصة بالمصارف بحيث تتضمن تصنيف المشروعات التى يتم تمويلها وفقا لدرجة الخطر البيئى المترتب على ممارسه المشروع لنشاطه فى المجتمع، بحيث يتم الربط بين درجة الخطر البيئى للمشروع والقرار الأئتمانى الممنوح له.أنشاء أدارة بيئية داخل كل شركة صناعية لمتابعة المعايير والحدود المسموح بها للحد من التلوث او العمل على منعه مستقبلا، وتجنب مخاطرة بيئية معينة من خلال رفض التعامل مع العميل أو النشاط المنشئ للمخاطرة أو المشروع الملوث للبيئة، كرفض المصرف تمويل مشروع معين بسبب قيامه بتلويث البيئة الحيوية المحيطة بالمصنع.كما توصلت الدراسة الي تشديد الاتحاد الاوروبي علي تطبيق معايير الجودة البئية علي واردتة من مصر، كما نصت عليها الاتجاهات الحديثة في الاعتبار الاشتراطات والمواصفات القياسية لمعايير الجودة البيئية والتي أصبح المستهلكون يستجيبون لها بمعدلات متزايدة مما يؤثر بنسبة كبيرة علي الصادرات الصناعية المصرية.

الكلمات الأفتتاحية: التسهيل الأئتمانى – المعايير البيئية والأجتماعية – الأنشطة الصناعية

ملخص الدراسة

مقدمة

ان التدهور البيئى ومشكلة أستنزاف الموارد والتلوث البيئى من أهم وأخطر المشاكل التى تواجه العالم فى الوقت الحالى والذى يتسبب فى أحداثها الجزء الأكبر يرجع الى عمليات التنمية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الأقتصادية غير الموجهه بيئيا والتى تقوم البنوك بتمويلها، فالبنوك من أهم المنظمات التى تلجأ اليها المنظمات الأقتصادية الأخرى للحصول على القروض والتسهيلات الأئتمانية اللازمة لأستكمال مصادر تمويل مشروعاتهم والحصول على الخدمات المصرفية اللازمة لتسيير أعمالهم.

لذلك هناك علاقة تبادلية بين البنوك بما تملكه من موارد تمويليه وتخطيطيه وفنية وأدارية تستطيع من خلالها توجيه أستثماراتها ومواردها المالية بين مختلف القطاعات الأقتصادية فى الدولة وهى بذلك يمكن أن تجعل تلك العمليات التنموية والأستثمارية أما فى صالح البيئة أو فى غير صالحها ومن هذا المنطلق نحاول أدخال البعد البيئى فى البنوك فى كافة توجهاتها الأئتمانية ومشروعاتها الأقتصادية وعمليات التنمية التى تمولها من خلال ترشيد أستخدام الموارد الأنتاجية وذلك بهدف الوصول الى معدلات تنمية مرتفعة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها على هذا الجانب، ويمكن أعطاء المشروعات الصديقة للبيئة عدة مميزات وتيسيرات أئتمانية لمساعدتهم على تنفيذ مشروعاتهم الأقتصادية مما سوف يساعد على تدعيم قدراتها التنافسية فى مواجهه البنوك الأجنبية القادمة.

مشكلة الدراسة:

تأتى المشكلة فى مصر فى كون أرتفاع تكلفة التدهور البيئى ،وأرتفاع تكلفة المعالجة التلوث ومحدودية الموارد البيئية فى مصر وأن التلوث والتدهور يرتبط بشكل كبير بالنشاطات التنموية والبشرية ومن ثم فالمشكلة كيف تتم عملية تنمية أقتصادية وصناعية شاملة بأقل قدر من التلوث وذلك عن طريق:

السياسة الأئتمانية للبنوك فى توجيه أستثماراتها ومواردها المالية نحو مختلف القطاعات الأقتصادية فى الدولة وهى بذلك أما أن تجعل تلك العمليات التنموية والاستثمارية أما فى صالح البيئة أو فى غير صالحها.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسى الذى تسعى الدراسه الى تحقيقه:

دراسة وتحليل دور السياسات الأئتمانية بالقطاع المصرفى فى تمويل المشروعات بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ،ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق بعض الأهداف الفرعية منها تقييم دور مؤسسات التمويل المصرفى وبيان دورها وأهميتها الأقتصادية فى تمويل المشروعات التنموية ، تحليل الأهمية الأقتصادية للمشروعات الصناعية المتوافقة بيئيا.

منهج الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية واعتمدت على المنهج الاستقرائي والاستنباطي ولإنجاز هذا العمل تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية واللغة الأجنبية، والأستعانة بالمجلات العلمية والبحوث المتخصصة الوطنية والدولية، والمصادر الرسمية كالقوانين والقرارات الحكومية، والتقارير الرسمية للعديد من المنظمات والهيئات الوطنية والدولية، ومخاطبة الهيئات المختصة بالبيانات المطلوبة للدراسة، بالأضافة إلى المواقع الإكترونية المتخصصة الخاصة بالسياسات الإئتمانية، والتلوث الصناعى إلى جانب ذلك تم الأعتماد على استمارة استبيان، تم توجيهها إلى شركة صناعية كنموذج للشركات المستفيدة بالمرحلة الثالثة (الحالية ٢٠١٧-٢٠٢٢) لمشروع التحكم فى التلوث الصناعى التى يقوم البنك الأهلى كبنك رائد بتمويلها فى مدى تأثير السياسات الأئتمانية الخاصة بالتوافق البيئى المتبعة من البنوك للشركات الصناعية المتحولة للأنتاج الأنظف على خفض التلوث الصناعي.

فروض الدراسة:

الفرض الرئيسى: توجد علاقة طردية ذات دلالة أحصائية موجبة بين السياسات الأئتمانية المطبقة وبين الحد من التلوث الصناعى فى مصر

يتفرع من الفرض الرئيسى الفروض الفرعية التالية:

١. توجد علاقة طردية ذات دلالة أحصائية موجبة بين التيسيرات فى التمويل وبين المشروعات الصناعية ذات البعد البيئى.

٢. توجد علاقة طردية ذات دلالة أحصائية موجبة بين قرار منح الأئتمان وبين البعد البيئى والأجتماعى.

٣. توجد علاقة طردية ذات دلالة أحصائية موجبة بين المساعدات الفنية والأدارية والمالية المقدمة من قبل البنوك وبين المشروعات الصناعية المتوافقة مع البيئة.

٤. توجد علاقة طردية ذات دلالة أحصائية موجبة بين الأنشطة الصناعية وأرتفاع تكلفة التدهور البيئى.

حدود الدراسة:

حدود مكانية: المنشآت الصناعية فى مصر الممولة تمويل ميسر لدعم صناعات قطاعات الأعمال العام والخاص لتوفيق أوضاعها وتحقيق الألتزام بالقوانين البيئية.

عن طريق برنامجين تمويلين:

١. مشروع التحكم فى التلوث الصناعى بمراحلة الثلاثة، اتفاقية مشتركة بين الحكومة المصرية ووزارة البيئة وجهات التمويل الخارجية في الفترة الزمنية (١٩٩٧ – ٢٠٢٢).

٢. تمويل بنك التعمير الألمانى عن طريق صندق حماية البيئة التابع لوزارة البيئة (منحة لمكافحة التلوث الصناعى) في الفترة الزمنية (١٩٩٧ – ٢٠١٢).

حدود زمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية (١٩٩٧-٢٠٢٢)

حدود بشرية: هي العاملين بشركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية سيمادكو بالسويس كنموذج لباقي الشركات الصناعية عينة الدراسة المستفيدة من التسهيل الائتماني نتيجة للألتزام والتوافق البيئي لمشروع التحكم في التلوث الصناعي المرحلة الثالثة (٢٠١٧ – ٢٠٢٢) حيث يبلغ عدد العاملين بالشركة (٩٦٥) تم أختيار نحو (١٥٠) مفردة.

نتائج الدراسة:

١. تقديم دعم فنى ومالى للمنشآت الصناعية على مستوى الجمهورية للتوافق مع القوانين البيئية لتحسين البيئة المحلية وبيئة العمل داخل المصانع.

٢. تطبيق معايير الأداء البيئى يزيد من أستثمارات الشركات والطلب على منتجاتها الخارجية مما يزيد من تدفق العملات الصعبة والتى تودع فى البنوك فى شكل مدخرات وتقوم البنوك بأقراضها مرة أخرى مما يزيد من دفع عجلة التنمية الشاملة مما يكون له أثر أيجابى على البيئة ككل.

٣. تتبنى البنوك الأولويات التى حددتها الدولة فى خطط التنمية الأقتصادية وهى التوافق العام مع أعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الأنحرافات الخلقية فى عدم أقراض أى مشروعات من شأنها تهديد المجتمع وأختيار القطاعات الصناعية الرئيسية ذات الأستفادة العالية من الأمكانيات البيئية لمنحها تمويل ميسر.

٤. تعزيز تطبيق آليات السوق ودور البنوك فى تمويل الأستثمارات فى مجال الحد من التلوث الصناعى لأستدامة عملياتهم.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
فصل تمهيدى: الإطار العام للدراسة	
مقدمة	٢
أولاً: مشكلة الدراسة	٣
ثانياً: أهداف الدراسة	٧
ثالثاً: أهمية الدراسة	٧
رابعاً: فروض الدراسة	٨
خامساً: حدود الدراسة	٨
سادساً: منهج الدراسة	٩
سابعاً: عينة الدراسة	٩
ثامناً: خطة الدراسة المقترحة	١٠
تاسعاً: دراسات سابقة	١١
الفصل الأول: السياسات الائتمانية وأهدافها فى تحقيق التنمية الأقتصادية	
مقدمة	٣٠
المبحث الأول: ماهية السياسة الائتمانية	٣٤-٤٣
اولاً: مفهوم السياسة النقدية	٣٤
ثانياً: مفاهيم مرتبطة بالسياسة الائتمانية	٣٥
ثالثاً: أهمية السياسات الائتمانية	٤٠
رابعاً: أهداف سياسة الائتمان المصرفى	٤١

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
خلاصة المبحث الأول	٤٢
المبحث الثانى: طبيعة السياسة الائتمانية	٤٤-٧٤
١. أقسام السياسة الائتمانية	٤٤
٢. الأسس التى ترتكز عليها السياسة الائتمانية	٤٤
٣. العوامل التى تؤثر فى وضع السياسة الأتمانية	٤٥
٤. عناصر السياسة الائتمانية	٤٦
٥. محدادات السياسة الائتمانية	٤٨
٦. أبعاد السياسة الائتمانية	٥١
٧. ادوات السياسة الائتمانية	٥١
٨. أشارات السياسات الخاطئة للقروض المصرفية	٥٣
٩. ضوابط السياسة الائتمانية	٥٤
١٠.مخاطر السياسة الائتمانية للبنوك	٥٥
١١.مخاطر البيئة الاقتصادية	٥٦
١٢.أهمية المخاطر البيئية في دراسة طلب الائتمان	٥٧
١٣.آثار السياسة الائتمانية	٥٩
١٤.قواعد منح الائتمان	٦١
١٥.أسس منح الائتمان	٦٢
١٦.مكونات السياسة الائتمانية (سياسة الأقراض)	٦٢
١٧.ملامح السياسة الائتمانية للبنك	٦٤